المسائل المنطقية ـ الحد والقضية ـ في إطارها الإسلامي في فلسفة الغزالي

د. آمنة عبدالسلام الزائدي ـ بقسم الفلسفة بكلية الآداب ـ جامعة المرقب.

المقدّمـــــــــــــة :

ارتبط الغزالـــي بالمنطق الأرســـطي على يد شيخه وأستاذه الجويني إمام الحرمين([1]) ، ثم تطوّرت ـ بعد ذلك ـ باجتهاده ، وتتبعه للمنطـــق لدى المناطقة المسلمين ([2]) ، وخصوصاً ابن ســـينا الذي أخـــذ عنه الغزالي المســـألة المنطقية وتأثّـــر بشروحـــه ، وتدرّج إلى موفـــق بين المنطق والعلوم الإسلامية ؛ وقد ضمّن هذا الرأي معظـــم كتبه ، ســـواءً التي ألفها خصيصاً لدراسته ، أم غيرها في شتى جوانب العلوم الإسلامية.

فيجعل الغزالي من المنطـق ـ باعتباره تهذيب طرائـــق الاستدلال والنظر ـ علماً مشتركاً بين جميع الأمم وليس خاصاً بالفلاسفة وحـــدهم وليست لهم خصوصية تفـــردوا بها في ذلك عن أهل النظر في العلوم الأخـــرى إلا من ناحية المصطلح والعبارة فقط.

وقضية عموم التفكير المنطقـــي وعدم احتكار أمة بعينها له ، مسألة أكّدها الغزالي في أكثر كتبه الفلســـفية التي ألّفها بعد كتابه المقاصد ، وبالتالي يتبيّن أن الغزالي كان متابعاً لمنطـــق اليونان على الجملة ، إلاّ أنه حاول أن يلبســـه ثياباً إسلامية فقد حاول أن يقدّم المنطـــق اليوناني بشقيه الأرسطي والرواقي ([3]) في شكل إسلامي ، وهي المحاولة التي يمكن تسميتها بأسلمة المنطق، فقد قام بإدخال المنطق الأرسطي إلى مناهـج المسلمين على أساس أنه لابد من آلة تعصم الذهن من الخطأ في مجال النظر والاستدلال، وأن هذه الآلة الواجبة ـ في نظره ـ هي المنطق.

المشـــــــــــكلة البحثية وتساؤلاتها:

سيجيب هذا البحث للإجابة عن العديد من التساؤلات منها :

هل تناول الغزالي المسائل المنطقية بشكل مغاير لمنطـــق أرسطو ومن تابعه؟ أم أنه كان متفقاً معه؟ وما الأهمية التي منحها الغزالي للحدّ والقضية في منطقه؟ وهل حاول الغزالـــي أسلمة المنطـــق؟ أم أنه كان متماشياً مع طـــرح أرسطو للمسائل

المنطقية من حيث المضمون مخالفاً له في اللفظ أو المصلح فقط ؟ وهل تأثر الغزالي بابن سينا في بحثه لمسألتي الحد والقضية أم اختلف عنه في الطرح؟

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في طرح بعض المسائل المنطقية في منطق الغزالي ومن أهمها الحدّ والقضية لمحاولة إثبات موقف الغزالي بأن المنطق ليس غريباً على البيئة الإسلامية إلاّ من ناحيـــة الاصطلاح فقط ، ومعظم قضاياه قد بحثها الأصوليون والمتكلمون تحت اســـم النظر أو الجدل كما سبق ، والفلاســـــفة إنما يغيّرون في العبارة فقط.

منهج الدراســـــــــــــة:

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهـــج التحليلي لبيان جوانب وتفاصيل هذه المسائل بالإضافة إلى المنهج المقارن لبيان مدى التأثر والتأثير، كما إنني تتبعث كل مسألة من المسائل تتبعاً موضوعياً مقارناً في الوقت نفسه بين الآراء المختلفة.

خطة البحث:

يتكون الإطار العام لهذا البحث من: بعد المقدمة مبحثان هما:
المبحث الأول: الحـــــدّ ، والمبحث الثاني : القضية. بالإضافة إلى الخاتمة ، والتي ضمنتها أهم ما أنتهى إليه البحث من نتائج، وقد ذيلت هذه البحث بصفحة خاصة للمصادر والمراجع.

المبحث الأول ـ الحدّ:

إن معرفة حدود الأشياء واجبة خصوصاً معرفة حدود الله ـ تعالى ـ ؛ فهي الفاصلة بين ما يدخل في المسمى ويتناوله الحكم وبين ما ليس كذلك.، ولهذا ذم الله تعالى من لا يعرف حدود ما أنزل، كما ذم من سمى الأشياء بغير اسمها بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان؛ قال تعالى: **"إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى"**(4). فأن قيل: قد يكون هذا في بعض الشرعيات دون العقليات؛ إذ كيف يجهل الإنسان العلم التصوري حتى يفتقر إلى التعريف؟!

يقع ذلك حسب قول الغزالي : " بأن يســـمع الإنسان اسماً لا يفهم معناه ، كمن قال: ما الخلاء؟ وما الملاء؟ وما الملك؟ وما الشيطان؟ وما العقار؟ فتقول: العقار الخمر"(5) .

وعندما بحث الغزالي في الحد والقياس والقضية نجده تأثر إلى حد بعيد بأرسطو وذلك من خلال اطلاعه على ما كتبه ابن سينا.([6]) . فقد بحث الغزالي الحدّ من خلال نقطتين:

الأولـــــــــى : يبحث في دلالة الألفاظ على المعاني وانقسام الألفاظ فيما بينها.

الثانيـــــــــة : يبحث في علاقة المعاني بعضها ببعض وانقسام الموجودات إلى ذاتية وعرضية للتعريف بالحد ومثارات الغلط في التعريفات.

ولقد تابع الغزالي ابن سينا في دراسة الألفاظ والمعاني وأضاف في المعيار شـــروحاً تفصيلية وتوضيحية ؛ فيحدد معنى التصور والتصديق ودور الحدّ في التصـــور إلى أنه العلم الذي ينقسم "إلى العلم بذوات الأشياء ، كعلمك بالإنسان ، والشجر، والسماء، وغير ذلك، ويسمى هذا العلم تصوراً ، وإلى العلم بنسبة هـــذه الذوات المتصورة، بعضها إلى بعض، إما بالسلب وإما بالإيجاب، كقولك : الإنسان حيوان . والإنسان ليس بحجر فإنك تفهم الإنسان والحجر فهماً تصورياً لذاتهما، ثم تحكم بأن أحدهما مسلوب عن الآخر، أو ثابت له، ويسمى هذا تصديقاً؛ لأنه يتطرق إليه التصديق والتكذيب"([7]).

ويلاحظ أن ذلك لا يختلف عما قاله ابن سينا بنفس المعنى : " فالسلوك الطلبي منا في العلوم ونحوها أما أن يتجه إلى تصور يستحصل وأما يتجه إلى تصديق يستحصل، وقد جرت العادة بأن يسمّى الشيء الموصل إلى التصور المطلوب قولا شارحاً. فمنه حـــدّ ومنه رســـم ونحوه ،وأن يسمى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب حجة فمنه قياس ومنه استقراء ونحوها ومنهما يصار من الحاصل إلى المطلوب"([8]).

كما أن أقوال الإمام الغزالي في مبحث الدلالات والألفاظ المفردة والمركبة هي نفس أقوال المناطقة المسلمون([9])، ومبحث الحـــدود أو التعريفات يترســـم فيه خطوات السابقين ، أنه يرى أن الحد أما أن يراد به الكشف عن ماهية الحدود وحقيقتها ، وأما أن يقصد به تمييزه عما عداه، والنوع الأول هو ما يسمى "بالحد الحقيقي" بنوعيه : التام والناقص، والثاني هو (الرســـم) بنوعيـــه: التام والناقص، ويذكر – أيضاً- أنواع التعريفات الأخرى ، كالتعريف اللفظي والاسمي ، والتعريف بالمثال والإشارة([10]).

ويشير الغزالي إلى أن الألفاظ تدل على معانيها من خلال الآتـــي:

أ- المطـــــــابقة : وقصد الغزالي بها مطابقة اللفظ للمعنى ، بمثل مطابقة لفظ الحائط على معنى الحائط ، ولفظ الإنسان على الحيوان الناطق([11]).

ب ـ التضـــمن : كدلالة لفظ البيت على الحائط المخصـــوص([12]) . وقال عنه ابن سينا بالمعنى نفســـه : "بأن يكون المعنى جزءاً من المعنى الذي يطابقه اللفظ" ([13]). وكان مثال ابن سينا لفظ الشكل للدلالة على المثلث . واتفق الاثنان على أن علاقة التضمن هي علاقة الجزء بالكل.

ج ـ الالتزام : يشـــرح الغزالي هذه الدلالة بأنها استتباع اللفظ للمعنى استتباع الرفيق اللازم ، كالحائط للسقف. والالتزام من اللزوم ، لزم واستتبع، أي : ترافق. ووردت هذه العلاقة في أربعة من كتب الغزالي وهي : المقاصد ، والمعيار ، والمحك، ومقدمة المستصفى.

أما نسبة الألفاظ من حيث دلالتها على معناها فلها منازل عند الغزالي ، ويتميز فيها بالشـــرح والتفصيل متأثراً فيها بابن سينا وخصوصاً في كتابه الشفاء ، وهذه المنازل أربعة ـ عند الغزالي ـ وهي:

1ـ المشـــتركة : أن يكون اللفظ واحـــداً ويطلق على معانٍ كثيرة مختلفة بالحد والحقيقة ، مثل: لفظ العين التي تطلق في لغة العرب على معانٍ متعددة . الباصرة ، أداة الإبصار، وينبـــوع الماء، وقرص الشمس . والعلاقة هنا تقوم على أساس لغوي يختص بالعربية ، بينما اختلف الأمـــر عند أرسطو، فكانت العلاقة عنده على أساس ما هو وجودي .

2. **المتواطـــئة :** يرى الغزالي أنها تدل على أعيان متعددة بمعنى واحـــد مشترك بينها ، مثل دلالة اســـم الإنسان على زيد وعمرو، ودلالة اسم الحيوان على الإنسان والفرس والطير([14]). وبذلك تختلف المتواطئة عن المشتركة ، فالمشتركة اســـم واحد لمعانٍ عدة، أما المتواطئة فأعيان عدة لها أسماء عدة لمعنى واحد . فالمتواطئة ذات دور لغـــوي ووجودي ، إذ تستند على تراتب الموجودات، وربما على الكليات الخمس بتفصيلاتها إلى أجناس وأنواع.

3ـ المترادفـــــــة : يقول الغزالي فيها: " هي الأسماء المختلفة الدّالة على معنى ينـــدرج تحت حد واحد ، كالخمر ، والراح ، والعقار"([15]). لها جميعها معنى واحد هو المسكر المعتصر من العنب.

4ـ المتباينة أو المتزايلـــة : وهي الأسماء المختلفة في اللفظ والمعنى على السواء ؛ مثل الأسد والمفتاح والسماء([16]).

والإمام الغزالي توسّـــع في شـــرح دلالات الألفاظ أكثر من سابقيه ، فمهّـد لدراســـة التّـصور والحدّ ؛ إذ إنـــه بعد شرحـــه دلالات الألفاظ قسّـــم المعنى إلى جزئي وكلي ، وذاتي وعرضي ولازم ؛ تمهيداً لدراسة الكليات الخمس. فتعرّض في المعيار للجزئي ، فرأى أن منه المفرد المشخص ، مثل زيد ، ومنه الموجود المحدد المشار إليه ، مثل هذا الفرس. وتصور المفرد المشخص والمشار إليه لا يؤديان إلى وقوع الشراكة فيهما. بينما العكس في الكلي ، إذ يؤدّي تصـــور معناه إلى وقوع الشركة فيه ، وينطبق هذا على أسماء الأجناس والأنواع، ويضيف الغزالي أن "أل" التعريف ، التي تدخل على اسم تجعل معناه كلياً([17]) .

وقد أورد ابن سينا شيئاً من هذا فقال أن "أل" التعريف تفيد العموم، وأن سور اللفظ يحدد تصوره كلياً أو جزئياً([18]) .

وقد ذكر الغزالي وجود ألفاظ تطلق على معانٍ مختلفة، ولا يمكن تحديد خصوصها وعمومها أو جزئيتها وكليتها. مثل الاستعارة، عندما نطلق لفظة "الأم" للدلالة على الأرض. ومثل الأسماء المنقولة كإطلاق لفظة الكافر أو الفاسق على فلان، والحي على الله تعالى، وغيرها من أوجه المجاز والاستعارة المستعملة في اللغة العربية([19]) .

كما وسع أبو حامد من دراسة المعاني ودلالاتها اللفظية؛ فامتزجت شروحه بآراء فلسفية ونفسية سيراً على خطى أرسطو وابن سينا حيث يقول: "فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان"([20]) . ثم تابع تأثر الغزالي بابن سينا كذلك في دراساته التي عالجت الجانب المنطقي للاسم والمعنى، فذكر أن الاسم والفعل والحرف؛ ألفاظ مختلفة يتميز فيها الفعل في خضوعه للتصريف والزمن والحرف في كونه لا يؤدي المعنى، والاسم في انقسامه إلى اسم محصل واسم غير محصل مثل (الإنسان)([21]) .

ويشير الغزالي إلى أن أهمية شرحه للكلي والجزئي تأتي من تعلقها بالتصورات المنطقية، فالجزء في اللغة "ما يتركب منه ومن غيره، وعند علماء العروض عبارة عما من شأنه أن يكون الشعر مقطعا به"([22]) . أما الجزء في المنطق فقال عنه الجرجاني بأنه عبارة "عن كل أخص تحت الأعم كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان"([23]) .

أما الغزالي فيرى أن الحدّ الجزئي لا يقبل اشتراك الأعضاء في الخصائص التي ينفرد بها، وهذه الخصائص التي يحتويها الحد الجزئي تنطبق فقط على عضو واحد فقط فالجزئي ما يمنع نفس معناه عن وقوع الشركة في مفهومه كقولك "زيد"، "وهذه

الشجرة"، "وهذا الفرس" فأن التصور في لفظ (زيد) شخص معين لا يشاركه غيره في كونه مفهوماً من لفظ (زيـــد) ([24]). لذا فالحد الجزئي عبارة عن تصور يحتوي على خصائص فريدة وهذه الخصائص الفريدة لا يحتويها إلا عضو واحد معين.

وقد فهم الإمام الغزالي وابن سينا من (قبله) الجزئي وتصوره على أنه استناد إلى تسلسل الأجناس والأنواع واندراج النوع تحت الأعم (الجنس) بحيث يشكل النوع خاصاً بالنسبة إلى العام الذي قال عنه الغزالي بأنه الكلي في مقاصد الفلاسفة.

ويذكر الغزالي أن تمام مبحث الحدود والرسوم يتوقف على دراسة المعنى الكلي وتقسيمه إلى ذاتي وعرضي. وأقسام كل منهما، وترتيب الأجناس والفصول والأنواع، ومعرفة الخاصة والعرض العام والفرق بينهما.

أما الحد الكلي فيما يذكر الغزالي فهو الحد الذي يقبل اشتراك أعضائه في الخصائص، فإذا لم يوجد لهذا الحد أعضاء تشترك في الخصائص فهذا الحد لا يعد كلياً، فالكلي هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه وقوع الشركة فيه، فإذا امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه كقولك الفرس، الشجرة([25]). هنا نجد أن لفظ الفرس يحتوي على أعضاء كثيرة وكل عضو من هذه الأعضاء يشترك مع الأعضاء الأخرى التي تندرج تحت هذا اللفظ في الخصائص التي يحتويها لفظ الفرس.

واللغة تعتمد على المعاني المفردة المشخصة، وعندما توجد اللفظة التي تجمع هذه المعاني، فعملية الجمع شمولية، وتبقى اسماً عاماً بدون أن تتجرد إلى لفظ كلي ينسلخ عن الأفراد المحسوسة ليعطي مفهوماً مجرداً.

كما قسم الغزالي في كتابه المعيار اللفظ إلى مفرد ومركب ثم أضاف على الألفاظ المركبة الاسم المركب (عبد الملك) و(معد يكرب) المركب التام وهو اسم وفعل (كزيد يمشي، والمركب الناقص (زيد في) ([26]) ، وعبّر عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ لاسيما أن هذا المعنى الواحد سيأتي موضوعاً أو محمولاً في القضية المنطقية تبعاً لتركيب الجملة العربية (يمشي زيد مسرعاً).

والمعاني عند الغزالي عامـــة وخاصة فيقول أن الجزئيات والأفراد المشخصة لها وجود في الأعيان _ الواقع _ ولها معنى منعكس في الذهن ندركه بواسطة الحواس.

ويشرح الغزالي دلالات المعاني ونسبة بعضها إلى بعض بتقسيمها إلى ثلاث دلالات: الذاتي والعرضي واللازم، ويوضح الذاتي بقوله: "وأما الحيوانية فضرورية للإنسان، فإنك أن لم تفهم الحيوان، وامتنعت عن فهمه، لم تفهم الإنسان. بل مهما فهمت الإنسان، فقد فهمت حيواناً مخصوصاً فكانت الحيوانية داخلة في مفهومك بالضرورة"([27]).

أما اللازم فهو صفة ترتبط بالمعنى وتختص به وتلازمه، لكنها لا تقومه ([28]) أي : أنه ـ عند الغزالي ـ غير المفارق، كالمولود بالنسبة إلى الإنسان([29]).

أما بالنسبة إلى العرضي فيختلف عن اللازم، لأنه يفارق الشيء أي يرتبط بمعنى معين عرضياً أي أنه يزول ولا يرتبط بالمعنى، كزوال الاحمرار عن وجه الخجول، ويؤكد الغزالي ذلك بمثال يقول فيه: "فأن البياض يتصور أن يبطل من الإنسان، ويبقى إنساناً، فليس وجوده شرطاً لإنسانيته. ولنسم هذا عرضياً مفارقاً"([30]).

ثم يقســـــم الغزالي الكليات الخمس بقوله: " فإذن انقسم الذاتي إلى : الجنس والنوع والفصل. والعرضي إلى الخاصة والعرض العام...فإذن الكليات بهذا الاعتبار خمسة"([31]).

أما الأجناس العليا فهي أعلى الأجناس عند الغزالي، ويقول عنها: "أنها عشرة، واحد جوهر، وتسعة أعراض"([32]).

وكذلك يتحدث عن مادة الحد وصورته، فيؤكد أن كل مؤلف لابد له من مادة وصورة، ومادة الحد هي الأجناس والأنواع والفصول، وأما صورته فهي الهيئة الحاصلة من إيراد الجنس الأقرب أولاً، ثم إيراد جميع الفصول الذاتية كلها بحيث لا يترك منها شيء([33]).

فالغزالي يـــــرى أن وظيفة الحد، هي الوصول إلى المطلوب التصوري ، وأن ذلك ممكن بذكر الذاتيات فيحصل للسامع بذلك علماً تصورياً مكتسباً بالحد([34]).

وفي إطار بحثه لنظرية الحدود يضرب الغزالي أمثلة من الفقه فيقول: وقوام الأول ـ التعريف الحقيقي ـ ذكر "جميع الذاتيات التي بها قوام الشيء، متميزاً عن غيره في الذهن تميزاً، ينعكس على الاسم، وينعكس الاسم عليه، كما يفهم من قولنا " شراب مسكر معتصر من العنب" الخمر،...وقد يفهم الشيء بما يتميز به عن غيره ، بحيث ينعكس على أسمه، وينعكس الاسم عليه، ويتميز لا بالصفات الذاتية المقومة ، التي هي الأجناس والأنواع والفصول فحسب، بل بالعوارض والخواص ويسمى رسماً...كما يقال في الخمر "أنه المائع المستحيل في الدن الذي يقذف بالزبد"([35]).

كما أن الغزالي يشترط ذكـــر الذاتيات الخاصة بالمحدود، وهي عملية " تستعصي على القوى البشرية إلا عند غاية الجد والتشمير"([36]).

فالحدّ لا يحتمل الصدق أو الكذب ، كما هو حال القضية ، يقول ابن سينا: " تركيب الحد تركيب تقييد لا تركيب قول جازم، فلا يتعلق به الصدق والكذب...فليس ههنا حمل ووضع كما في تركيب القول الجازم"([37]).

وأما عن كيفية اقتناص الحدود، يصورها الغزالي تصويراً يتابع فيه جميع المناطقة قبله فيقول: "أن الحد لا يقتنص بالبرهان، ولا يمكن إثباته به عند النزاع "([38]). فيردد نفس الكلام الذي فصله أرسطو ونقله الفلاسفة المسلمون وبخاصة ابن سينا وينتهي إلى أن الحدود لا تقتنص إلا بالتركيب.

التقابل بين الحدود : بداية ينبغي توضيح معنى التقابل : ماذا يقصد به؟

التقابل ، لغة ([39]) : علاقة بين شيئين أحدهما مواجه للآخر، أو أنه علاقة بين متحركين يقتربان سوياً من نقطة واحدة، أو يبتعدان عنها.

والتقابل في اصطلاح المناطقة، له وجهان([40]) .

أولاً ــ تقابل الحدود : المتقابلان فيه، هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد. وهو على أربعة أقسام:

1ـ تقابل السلب والإيجاب؛ كقولنا: زيد فرس، زيد ليس بفرس.

2ـ تقابل الضدين؛ كما في السواد والبياض.

3ـ تقابل المتضايفين؛ مثل الأبوة والبنوة، كقولنا: زيد أب لعمرو، وزيد ابن لعمرو.

4ـ تقابل العدم والملكة؛ كالعمى والبصر.

ويمكن القول بأنّ أرسطو قبله قد جمع أقسام تقابل الحدود في قوله : " على أربعة أوجه : أما على طريق المضاف ؛ وأما على طريق المضادة؛ وأما على طريق العدم والملكة؛ وأما على طريق الموجبة والسالبة...أما على طريق المضاف فمثل: الضعف للنصف، وأما على طريق المتضادة فمثل: الخير للشر، وأما على طريق العدم والملكة فمثل: العمى والبصر، وأما على طريق الموجبة والسالبة فمثل: جالس، ليس بجالس"([41]).

ثانياً ــ القضية : بحث الغزالي القضية المنطقية بالطريقة ذاتها التي بحث بها الحد، فتناول عناصرها ومكوناتها بالبحث والدراسة في جميع كتبه المنطقية، باستثناء القسطاس المستقيم الذي بحث فيه القياس مباشرة.

وقد تأثر الغزالي بابن سينا في بحثه في القضية كتأثره به عند دراسته للحد، حيث أوضح الغزالي كيفية تركيبها بقوله: "المعاني المفردة، إذا ركبت حصلت منها أقسام، ولسنا

نقصد من جملتها إلا قسماً واحداً، وهو الخبر، ويسمى قضية، وقولاً جازماً وهو الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب"[42].

وقسم الغزالي البحث في القضية من خلال كتبه المنطقية على النحو التالي[43]:

1. انقسام القضية إلى حملية وشرطية.
2. انقسام القضية إلى موجبة وسالبة.
3. انقسام القضية إلى قضية شخصية ومهملة ومحصورة.
4. انقسام القضية إلى ممكنة وممتنعة وواجبة.
5. تقابل القضايا: شروطه وأحكامه.
6. عكس القضايا: شروطه ونتائجه.

والقضية الحملية عند الغزالي تتكون من موضوع ومحمول، أما القضية الشرطية فتتكون من قضيتين: أولاهما تسمى (المقدم) والثانية تسمى (التالي)، وتأتي القضية الشرطية متصلة تارة ومنفصلة تارة أخرى.

والقضية المنطقية والجملة الخبرية في اللغة تتركب من موضوع ومحمول، أو المخبر عنه والخبر كما عبر عنه في كتابه المعيار بدلاً من الموضوع والمحمول الواردين في المقاصد ومثاله الدائم: زيد قائم، فزيد مخبر عنه، وقائم خبر، إذ نلاحظ أن التعابير في المعيار اختلفت[44].

وقد وضح الغزالي في المحك عناصر القضية بقوله: "أحكام السوابق المعاني المؤلفة تأليفاً يتطرق إليه التصديق والتكذيب، كقولنا مثلاً: العالم حادث والباري تعالى قديم، فأن هذا يرجع إلى تأليف القوة المفكرة بين معرفتين، لذاتين مفردتين ونسبة أحدهما إلى الآخر بالإثبات، فأن قلت العالم ليس بقديم، والباري ليس بحادث, كانت النسبة نسبة النفي. وقد التأم هذا القول من جزئيين. يسمي النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً. ويسمي المتكلمون أحدهما موضوعاً والأخر صفة. ويسمي الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه. ويسمي المنطقيون أحدهما موضوعاً وهو المخبر عنه والآخر محموله وهو الخبر. ونصطلح نحن على تسمية الفقهاء ، فنسميها حكماً ومحكوماً عليه. ولنسم مجموع الحكم والمحكوم عليه قضية..."([45]).

أي أن الحملي من القضايا عند الغزالي: "هو الذي حكم فيه بأن معنى محمول على معنى أو ليس بمحمول عليه، كقولنا: العالم حادث، العالم ليس بحادث."([46]).

ويكون مرة بالإيجاب وأخرى بالسلب: "أما الإيجاب فأنه الحكم بإثبات شيء لشيء؛ والسلب: فهو الحكم بنفي شيء عن شيء"([47]) .

وقد اهتم المناطقة المسلمون في القضية الحملية على كم موضوعها. فإذا كان هذا الموضوع شخصاً معيناً، مثل "زيد "، سميت القضية "مخصوصة" أو " شخصية"، وإذا كان كلياً، مثل "الإنسان"، ولم يدخل عليه لفظ يدل على الكم سميت القضية "مهملة"، وأن دخل على الموضوع الكلي لفظ يدل على كمية تحديداً سميت القضية "محصورة" أو "مسورة"؛ إذ السور عندهم هو اللفظ الذي يبين إفراد الموضوع، وهذه تنقسم بدورها إلى كلية وجزئية حسب اللفظ الداخل عليها.

وهذا ما يؤكده الغزالي بقوله: "القضية تنقسم ـ بالإضافة إلى المقضي عليه ـ إلى التعيين والإهمال والعموم والخصوص..،(ثم يوضح بأن) المحكوم عليه أما أن يكون عيناً مشاراً إليه، أو لا يكون عيناً. فأن كان عيناً فأما أن يحصر بسور يبين مقداره بكليته... أو بجزئيته... أو لا يحصر فتكون مهملة"([48]) .

وبالتالي فللقضية المنطقية كم معين؛ فهي إما (كلية) يرمز لها بالرمز (ك) وإما (جزئية) يرمز لها بالرمز (ج) كما أن لها كيفاً: فهي إما (موجبة) يرمز لها بالرمز (م) وإما (سالبة) يرمز لها بالرمز (س).

وبناءً على ذلك تنحصـــر القضية المنطقية في أربعة أقسام هي :

1. القضية الكلية الموجبة، ويرمز لها بـ(ك م).
2. القضية الجزئية الموجبة، ويرمز لها بـ(ج م).
3. القضية الكلية السالبة، ويرمز لها بـ(ك س).
4. القضية الجزئية السالبة، ويرمز لها بـ(ج س).

أما القضية الشرطية فقد اهتم المناطقة المسلمون عموماً اهتماماً كبيراً بها، حتى صارت لديهم قسيماً للقضية الحملية ، فقد تدرج هذا الاهتمام، فكان لدى الفارابي قليلاً، إذ أشار إلى هذه القضايا مرة واحدة فقط في كتابه "العبارة" وزاد هذا الاهتمام لدى ابن سينا واتسع لدى الغزالي الذي اهتم بالقضية الشرطية فهي تتألف عنده من قضيتين: أولاهما تسمى المقدم، والثانية تسمى التالي، وذكر العلاقة بينهما، كما أن القضية الشرطية تأتي عنده متصلة تارة ومنفصلة تارة أخرى([49]). وقد فصل في الشرطية المنفصلة فقسمها إلى ثلاثة أقسام:

1ـ ما يمنع الجمع والخلو، مثل: العالم إما قديم وإما حادث، فيمتنع اجتماع القدم والحدوث، كما يمتنع الخلو من أحدهما.

2- ما يمنع الجمع دون الخلو، مثال: هذا إما حيوان أو شجر. فهما لا يجتمعان لكن يمكن أن يخلو منهما بأن يكون لا حيواناً ولا شجراً([50]) .

3- ما يمنع الخلو دون الجمع، مثال: إما أن يكون زيد في البحر، وإما ألا يغرق. وهذا يمنع الخلو لكن لا يمنع الجمع، فيجوز إن يكون زيد في البحر ولا يغرق.

أما القضية الموجهة* فقد عرفها الغزالي بأنها هي: "ما نص فيها بأن المحمول للموضوع ضروري، أو ممكن، أو موجود على الدوام إلا بالضرورة"([51]).

كما يقول فيها أيضاً: "اعلم أن المحمول في القضية لا يخلو: أما أن تكون نسبته إلى الموضوع نسبة الضروري الوجود في نفس الأمر، كقولك: الإنسان حيوان...وأما أن تكون نسبته إليه نسبة الضروري العدم، كقولنا: الإنسان حجر...وأما أن ألا يكون ضرورياً، لا وجوده، ولا عدمه، كقولنا: الإنسان كاتب، الإنسان ليس بكاتب. ولنسم هذه النسبة (مادة الحمل). فالمادة ثلاثة: الوجوب والإمكان والامتناع"[52].

تقابل القضايا : ولنا أن نسأل: كيف يتم التقابل بين أقسام القضية المنطقية؟

فقد أولى الغزالي عناية كبيرة بالاستدلال عن طريق التقابل بين القضايا، ويرجع ذلك إلى أمرين يقوم عليهما فهم "النقيض"، وهما:

الأول: أن البرهان على نقيض الشيء، برهان على الشيء ذاته. ولكن أن أمكن البرهنة على نقيضه، فعندئذ، يكون كأنه برهان عليه.

الثاني: أنه ربما لا يعرف وجه دلالة الشيء مالم يرد نقيضه، فيكون _ عندئذ _ رد الشيء إلى نقيضه معيناً على بيان وجه دلالته.

وعليه فأن الغزالي يشير إلى أهميه النقيض، قائلاً: "اعلم أن فهم النقيض في القضية تمس إليه الحاجة في النظر. فربما لايدل البرهان على شيء، ولكن يدل على إبطال نقيضه، فيكون كأنه دل عليه. وربما يوضع في مقدمات القياس شيء، فلا يعرف وجه دلالته، مالم يرد نقيضه. فإذا لم يكن النقيض معلوماً، لم تحصل هذه الفوائد"[53].

ولكن للإجابة عن التساؤل السابق، يقال: أن التقابل بين القضايا المنطقية أنواع أربعة، لا تتم إلا بشروط: عامة وخاصة، وقد عبر ابن سينا عن تلك الشروط قائلاً: "القضيتان المتقابلتان: هما اللتان تختلفان بالسلب والإيجاب، وموضوعهما ومحمولهما واحد في: المعنى، والإضافة، والقول والفعل، والجزء والكل، والمكان والزمان والشرط"[54].

ثم جاء الغزالي، وأكد ضرورة توافر هذه الشروط، حتى يتم التقابل بين القضايا ويؤكد ذلك قوله: "... وبالجملة ينبغي ألا تخالف إحدى القضيتين الأخرى، إلا في الكيف فقط،

فتسلب إحداهما ما أوجبته الأخرى، على الوجه الذي أوجبته...فأن تخلف شرط، جاز أن يشتركا في الصدق أو في الكذب"([55]).
ويمكن توضيح تلك الشروط الثمانية، كما يلي([56]):
شروط تقابل القضايا:
الشـــــــــرط الأول : ينبغي توافر شرط الاختلاف في الكيف فقط بين القضيتين المتقابلتين، وذلك بأن تكون إحدى القضيتين موجبة والأخرى سالبة، مثل : العالم حادث "قضية موجبة" العالم ليس بحادث "قضية سالبة".
الشـــــــــرط الثاني: أن يكون موضوع القضيتين واحداً في المعنى، فإذا تعدد الموضوع فيهما لا يتناقضان، كأن يقال أن القضيتين: (العالم حادث) و (البارئ ليس بحادث), لا يتناقضان، لأن موضوع القضية الأولى، مخالف لموضوع القضية الثانية.
وكذلك إذا حدث اتفاق بين موضوع القضيتين في جانب اللفظ دون جانب المعنى فلا يتم التقابل إذاً، لأن الموضوع فيهما متعدد وليس واحداً، كأن يقال: القضيتان (العين أصفر) و (العين ليس بأصفر)، ليس بينهما تقابل؛ وذلك لأن موضوع الأولى _ ويراد به الدينار _ مخالف في المعنى لموضوع الأخرى _ ويراد به العين الباصرة _ وإن اتفقا في اللفظ فقط.
الشـــــــــرط الثالث : اتفاق محمول القضيتين في المعنى. كأن يقال: أن القضيتين: (الإنسان مخلوق) و (الإنسان ليس بحجر) لا يتقابلان، وذلك لأن المحمول فيهما مختلف في المعنى واللفظ.
وكذلك لا يتم التقابل بينهما، وأن كان المحمول فيهما واحداً في اللفظ دون المعنى. كأن يقال القضيتان (الملائكة كانت ناطقة) _ بمعنى أنها عاقلة _ و (الملائكة كانت غير ناطقة) _ بمعنى أنها لا تفكر تفكير البشر _ لا يتقابلان، وأن اتفق المحمول في كل منهما من ناحية اللفظ، فيظن أنه واحد، والأمر ليس كذلك؛ إذ إن العبرة بالحقيقة لا بظاهر اللفظ.
الشـــــــــرط الرابـــــــع: أن تتســـاوى القضيتان المتقابلتان في الزمان. فإذا اختفى هذا الشرط ، ولم يتحقق، فلم يتم التقابل إذن، كأن يقال: إن القضيتين "الصبي تنبت له أسنان" _ بمعنى أنها تنبت له بعد الفطام _ و"الصبي لا تنبت له أسنان" ـ بمعنى : لا تنبت له في السنة الأولى ـ ليس بينهما تقابل.
الشرط الخامـــــــس: عدم الاختلاف بين القضيتين المتقابلتين في القوة والفعل، ويقصد به ألا تكون نسبة المحمول إلى الموضوع على جهتين مختلفتين، كأن يقال:

"الماء في الكوز مروٍ ومطهر" ـ أي بالقوة ـ و"الماء في الكوز ليس بمروٍ ولا مطهر" _ أي بالفعل _ وكذا يقال: "أن البذر شجرة" _ أي بالقوة _ و "أن البذرة غير شجرة" _ أي بالفعل _ وعليه فأن اختلاف جهة الحمل بين القضيتين يمنع التقابل بينهما.

الشـــــــرط الســـــــادس : أن تتحد الإضافة في الأمور الإضافية. وإلا لم يحدث تقابل بين القضيتين، وذلك كأن يقال: "الأربعة نصف" ـ أي هي نصف الثمانية ـ و"الأربعة ليست نصفاً" ـ أي : ليست نصف العشرة ـ

وكذلك القضيتان: "زيد أب" و" زيد ليس بأب"، لا تناقض بينهما؛ إذ يكون زيد أباً لأسامة، ولا يكون أباً لخالد.

الشـــــــرط السابع : عدم اختلاف المكان بين القضيتين. وإلا لم يحدث تقابل بينهما، كأن يقال: "زيد موجود في داره" و"زيد غير موجود في أرضه".

الشـــــــرط الثامن : أن تتساوى القضيتان المتقابلتان في الجزء والكل، وإلا فلا يحدث بينهما تقابل، وبخاصة في القضايا غير المحصورة _ أي القضايا الشخصية _ وذلك كأن يقال: "الزنجي أسود" و"الزنجي ليس بأسود"، أي أسود البشرة، وليس بأسود الأسنان، فيصدقان، وعليه فلا تقابل بينهما.

تلك هي الشروط الثمانية التي اتفق عليها المناطقة ومعهم الغزالي، فعدوها الأساس في إتمام عملية التقابل بين القضايا، وبخاصة القضايا الشخصية([57]) .

يضاف إلـــى تلك الشروط السابقة شـــرط آخـــر يختص بالقضايا المحصورة([58]) وهو الاختلاف بين القضيتين المتقابلتين ـ من هذا النوع ـ في الكمية، فتكون إحداهما كلية والأخرى جزئية، يوضح ابن سينا ذلك بقوله: "فأن لم تكن القضية شخصية احتيج ـ أيضاً ـ إلى أن تختلف القضيتان في الكمية ـ أعني في الكلية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية ... بل التناقض في المحصورات إنما يتم بعد الشرائط المذكورة، بأن يكون إحدى القضيتين كلية والأخرى جزئية"([59])، ويؤكد الغزالي ذلك بقوله: "فأنه يزيد([60]) في التي موضوعها كلي، أن تختلف القضيتان بالجزئية والكلية، مع الاختلاف في السلب والإيجاب، حتى يلزم التناقض لامحالة... فالتناقض إنما يتم في المحصورات بعد الشرائط التي ذكرناها، أن كانت: إحدى القضيتين كلية. والأخرى جزئية. ليكون تناقضهما ضرورياً"([61]).

وعليه ـ فمن خلال ما سبق ـ يمكن القول : أن تقابل القضايا إنما يتم بعد مراعاة الشروط السابقة، والتي اتفق عليها المناطقة ومعهم الغزالي، وقالوا بضرورة توافرها جميعاً،

وإلا لم يحدث التقابل بينهما وجاز أن يشترك الصدق أو الكذب. وهو ما يؤكده الغزالي بقوله: "... للتناقض شروط ثمانية، فإذا لم تراع الشروط، لم يحصل التناقض"([62]) .

وإذا كان التقابل يطلق على القضيتين اللتين تشتركان في نفس الموضوع والمحمول، مع الاختلاف فيما بينهما من حيث الصورة؛ فتختلفان بالكم، أو بالكيف، أو بهما معاً، فيصير بذلك لدينا أربعة أقسام له([63]) :

يقول أحد الباحثين : "وقد جـــرت العادة على توضيح هذه العلاقات الأربع بوضعها على هيئة مربع، يطلق ـ عليه أحياناً ـ "اسم مربع أرسطو" مع أن أرسطو لم يضع هذا المربع". أو "مربع التقابل" على النحو التالي([64]):

نقيض القضية أو "التقابل بالتناقض" : يحصل هذا النوع من التقابل، إذا كان اختلاف القضيتين المتقابلتين بالكم والكيف معاً؛ كأن يكون بين:

1. الكلية الموجبة والجزئية السالبة.
2. الكلية السالبة والجزئية الموجبة.

ويوضّـــــح أرسطو ذلك بقوله : " أن الإيجاب والسلب يكونان متقابلان على طرق التناقض ، متى كان يدل في الشيء الواحد بعينه ، أن الكلي ليس بكلي . ومثال : كل إنسان أبيض ـ ليس كل إنسان أبيض ـ ولا إنسان واحد أبيض ـ قد يكون إنسان واحد أبيض ـ"([65]).

ولقد اهتم الغزالي اهتماماً كبيراً للتقابل عن طريق التناقض، بل ونسب إليه الاستدلال المباشر عن طريق التقابل بين القضايا إليه، بل وقد ودفعه ذلك إلى الإحجام عن ذكر الأنواع الأخرى من التقابل. ويمكن إرجاع ذلك _ من وجهة نظره _ إلى سببين هما:

الأول: يوضحه قائلاً: "اعلم أن فهم النقيض في القضية تمس إليه الحاجة في النظر، فربما لا يدل البرهان على شيء، ولكن يدل على إبطال نقيضه، فيكون كأنه قد دل عليه"[66]. فيكون البرهان على إبطال النقيض طريقاً للوصول من خلاله إلى إثبات نقيضه وهو ما يدعو إلى معرفته.

الثاني : يظن البعض أن معرفة النقيض أمر هين، يمكن إدراكه دون عناء، فتكون نظرة التساهل هذه سبباً في الوقوع في أخطاء لا حصر لها، وهو ما يستلزم معرفته يؤكد ذلك قائلاً: "وربما يظن أن نقيض القضية جلي لا يحتاج إلى البيان، ومع ذلك، فأنه مثار لجملة من الأغاليط لا تحصى، فأن الأمور في أوائلها تلوح جلية ولكن إذا لم يهتم الناظر بتنقيحها وتحقيقها اعتاص عليه التفصيل بين القضيتين المتناقضتين، وأعني بالقضيتين المتناقضتين: كل قضيتين إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة[67].

قانون التناقض : ينص قانون التناقض على أن القضيتين المتناقضتين لا تصدقان معاً، ولا تكذبان معاً؛ أي : أنهما لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان معاً، فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى. وإذا كذبت إحداهما، صدقت الأخرى، وهو ما يؤكده ابن سينا في قوله: "والقضيتان المتقابلتان بالتناقض: هما اللتان تتقابلان بالإيجاب والسلب تقابلاً يجب عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة، والأخرى كاذبة، وإنما يكون كذلك، إذا تمت فيهما شرائط التقابل التي في المخصوصات، وفي المحصورات، زيادة أن تكون إحداهما كلية والأخرى جزئية"[68]. وحسب تعبير الغزالي: "لا يتصور أن تجتمعا في الصدق أو الكذب"[69]. وبناء عليه :

1- فإن صدق ك م "كل مجتهد ناجح" يتبعه حتماً كذب ج س "ليس بعض المجتهدين ناجحين"؛ إذ إن ما يصدق على كل الشيء، يستحيل أن يصدق على بعض نقيضه.

2- إن صدق ج س "ليس بعض المجتهدين ناجحين" يتبعه حتماً كذب ك م "كل مجتهد ناجح".

3- وكذلك: فإن صدق ك س "لا مجتهد ناجح " يتبعه حتماً كذب ج م "بعض المجتهدين ناجحين"؛ إذ إن ما يصدق على كل شيء يستحيل أن يصدق في نفس الوقت على جزء مناقض له. ولما كانت القضية "ج م" في تناقض مع القضية "ك س" يتبعه بالضرورة كذب "ج م" والعكس صحيح: إذا صدقت ج م "بعض المجتهدين ناجحون" يتبعه حتماً كذب ك س "لا مجتهد واحد ناجح".

4- وكذلك: فإن كذب ك م "كل مجتهد ناجح" يتبعه حتماً صدق ج س "ليس بعض المجتهدين ناجحين"، إذ إن استثناء الجزء يجعل الحكم على الكل المناقض له كاذباً.

والعكس صحيح: إذ إن كذب ج س "ليس بعض المجتهدين ناجحين" يتبعه حتماً صدق ك م "كل مجتهد ناجح".
5- وكذلك: فإن كذب ك س "لا مجتهد ناجح" يتبعه حتماً صدق ج م "بعض المجتهدين ناجحين"، إذ إن صدقها يكفي حتى يكذب القضية ك س. والعكس صحيح: إذ إن كذب ج م " بعض المجتهدين ناجحين" يتبعه حتماً صدق ك س "لا مجتهد ناجح"؛ إذ إن القضيتين "ج م" و "ك س" في حال التناقض، فيستحيل معه: إن تصدقا معاً أو تكذبا معاً بل إذا كذبت الواحدة منهما، صدقت الثانية، والعكس بالعكس.

التعادل بين القضايا : تناول المناطقة هذا النوع من الاستدلال المباشر تحت مصطلح (العكس)، ووافقهم الغزالي عليه، وهو استدلال مباشر يقوم على استنتاج قضية من قضية أخرى بعكس وضع الموضوع والمحمول، وذلك بتصيير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً، مع الاحتفاظ ببقاء السلب والإيجاب بحاله، والصدق والكذب بحاله، ولعل هذا هو السبب في تسميه هذا النوع من الاستدلال المباشر عن طريق التكافؤ والتعادل بين القضايا في مقابل النوع الأول منه.

تابع الغزالي أرسطو وابن سينا في عكس القضايا، فقد تطرق إلى العكس بقوله: "اعلم أنا نعني بالعكس أن يجعل المحمول من القضية موضوعاً والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية، وبقاء الصدق بحاله. فإن لم يبق الصدق سمي انقلاباً، لا انعكاساً"([70]) .

كما أن نتائج العكس الأربـــــع عند الغزالي لا تختلف عن ابن سينا وهي :

الكلية الموجبة : وتنعكس إلى جزئية موجبة. كل إنسان حيوان، بعض الحيوان إنسان.

ولا تنعكس إلى كلية موجبة لأن المحمول يمكن أن يكون أعم من الموضوع، إذ ليس كل حيوان إنسان، فمن الحيوانات الإنسان والفرس وغيره([71]).

وبناء عليه فإن التكافؤ والتعادل منشؤه أمران :

الأول : الاحتفاظ ببقاء الكيف على حاله في القضيتين.

الثاني : الاحتفاظ ببقاء الصدق والكذب على حاله في القضيتين.

وبناء عليه يتضح لنا اتفاق المناطقة ومعهم الغزالي على أن العكس هو عملية تبديل لطرفي القضية _ الموضوع والمحمول _ مع الاحتفاظ ببقاء الكيف على حاله _ الإيجاب والسلب _ والاحتفاظ ببقاء الصدق على حاله. وعندئذ تسمى القضية الأولى "الأصل" والقضية الثانية "العكس"، ويكون العكس بالضرورة تابعاً للأصل في بقاء الصدق وليس المراد ببقاء الصدق هو كون الأصل والعكس صادقين في الواقع، بل المراد أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس.

أما إذا تبدل ترتيب جزئي القضية "الأصل" وبقيت كيفيتها محفوظة، دون بقاء صدقها، سمى ذلك انقلاباً للقضية وليس انعكاسها، وهو ما ذهب إليه الغزالي([72]) .

العكس المســـــــــتوي : يعد العكس المستوي أشهر أنواع الاستدلال المباشر _ على الإطلاق _ بين القدماء والمحدثين، الذين جعلوه العمدة في الاستدلال عن طريق التعادل بين القضايا؛ وليس أدل على ذلك من الاكتفاء به عند الحديث عن النوع الثاني من الاستدلال المباشر، وهو ما يظهر بوضوح عند الغزالي، الذي أهمل ذكر بقية الأنواع الأخرى مكتفياً به وحده، وربما كان ذلك لحجيته دونهم، ليؤيد ذلك جعله الطريق الذي يتوصل من خلاله إلى المطلوب، فيقول: "وهذا _ أيضا _ يحتاج إليه، وربما لا يصادف الدليل على نفس المطلوب، ويصادف على عكسه، فيمكن التوصل منه إلى المطلوب"[73].

وللعكس قاعدتان يجب الالتزام بهما حتى يكون صحيحاً، وتكون نتائجه صحيحة، وهو ما أكده المناطقة ومعهم الغزالي[74]:

الأولى : قاعدة الكيف : ويقصد بها اتفاق القضية "الأصل" والقضية "العكس" في الكيف: الإيجاب والسلب.

الثانية ـ قاعدة الاســـــتغراق : ويقصد به ألا يستغرق حد في (العكس) لم يكن مستغرقاً في (الأصـــــل).

وهاتان القاعدتان إذا طبقتا على القضايا الأربع سيكون العكس فيها على النحو التالي :

أولاً ـ الكليـــــة السالبة([75]) : ذهب المناطقة منذ أرسطو إلى أن القضية الكلية السالبة تنعكس مثل نفسها بالضرورة، وعن هذا يقول أرسطو: "ومن المقدمات المطلقة، فأن السالبة الكلية تنعكس بحدودها وكهيئتها لامحالة. فأنه: أن كان لا شيء من اللذة خير، فلا شيء من الخير لذة"[76]. وهذا ما يؤكده الغزالي بقوله: "السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها بالضرورة، فإنك تقول: لا إنسان واحد طائر، ويلزم أنه: لا طائر واحد إنسان. ونقول: لا طاعة واحدة معصية، فيلزم أنه: لا معصية واحدة طاعة"([77]) .

ثانياً ـ القضية الكلية الموجبة تنعكس إلى جزئية موجبة : اتفق المناطقة وعلى رأسهم أرسطو إلى إن القضية الكلية الموجبة تنعكس إلى قضية جزئية موجبة، يؤكد أرسطو ذلك بقوله: "فأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضاً لامحالة، غير أنها لا تنعكس كهيئتها كلية، ولكن جزئية، فإنه إن كان: كل لذة خير، فإن بعض الخير لذة"([78])، وقد سار على نهجه الغزالي حيث يؤكد على أن الكلية الموجبة تنعكس إلى جزئية موجبة ولا يمكن أن تنعكس القضية الكلية الموجبة إلى كلية موجبة وفقاً للالتزام بقاعدتي العكس، لأن ذلك

يقلب الحقائق، إذ يقول: "الموجبة الكلية. وتنعكس موجبة جزئية، فقولنا: كل إنسان حيوان. ينعكس إلى أن: بعض الحيوان إنسان. ولا ينعكس كلياً؛ لأن المحمول، وهو الحيوان يمكن أن يكون أعم من الموضوع، فيفضل طرف منه عن الموضوع الذي هو الإنسان في مثالنا، فلا يمكن أن يقال: كل حيوان إنسان. إذ من الحيوانات غير الإنسان: كالفرس ونحوه من سائر الأنواع الأخرى"[79].

ثالثاً ـ القضية الجزئية الموجبـــــــــــة : وهي تنعكس إلى جزئية موجبة، يقول أرسطو: "فأما المقدمات الجزئية، فأن الموجبة منها تنعكس لا محالة جزئية؛ لأنه: أن كان بعض اللذة خيراً، فبعض الخير لذة"([80]) .

وقد سار على نهجه في ذلك ابن سينا[81]، في القول بأن الجزئية الموجبة تنعكس إلى جزئية موجبة ، وقد أكد الغزالي على ذلك - أيضاً - بقوله: "الموجبة الجزئية وتنعكس مثل نفسها، أعني موجبة جزئية، فقولنا: بعض الناس كاتب. يلزم منه أن: بعض الكاتب إنسان"[82].

رابعا ـ القضية الجزئية السالبة : فلا عكـــس لها وهو ما عبر عنه أرسطو بقوله: "وأما السالبة منها([83]) فليس لها انعكاس لامحالة؛ لأنه أن كان بعض الحيوان ليس بإنسان، فليس يكون بعض الناس ليس بحيوان"([84]) ، وقد تابعه في ذلك ابن سينا([85]) . كما وافقهم الغزالي على ذلك، قائلاً: "السالبة الجزئية، وهي لا تنعكس أصلاً، فإنا نقول: حيوان ما ليس بإنسان، فهو صادق، وعكسه: إنسان ما ليس بحيوان، غير صادق، ولا قولنا: كل إنسان ليس بحيوان، يصح أن يكون عكساً لهذه، فلا تنعكس لا إلى كلية ولا إلى جزئية"([86]) .

وبالتالي يمكن القـــول بأن سبب كون الجزئية السالبة لا عكس لها، هو عدم وفائها بقاعدتي الكيف والاستغراق.

ولذلك يمكن القول: أن القضية في كتب الغزالي، إضافة إلى تطورها وتحولها من كتاب إلى كتاب، بقيت ضمن إطار محاولة تسخير المنطق الأرسطي لخدمة العلوم الإسلامية([87]).

الخاتمة:

يتضح مما ســـبق أن الغزالي من خلال بحثه في الحد لم يخرج عما جاء به المناطقة، بدءاً من أرسطو ومروراً بالفارابي وابن سينا، في ماهية الحد، ومادته والغرض منه والتقابلات بين الحدود بل اتفق معهم اتفاقاً شبه تام.

يستنتج مما سبق متابعة الغزالي لآراء ابن سينا الأرسطية في تقسيمه للقضية، ولم يخرج الغزالي في بحث القضية عن الأطر المنطقية، بالرغم من إدخاله المفاهيم الإسلامية، وقد اكتفى في الاستدلال المباشر بتناول قسميه الرئيسيين، وهما: التناقض من الاستدلال عن طريق التقابل بين القضايا، والعكس من الاستدلال عن طريق التعادل بين القضايا. وقد بقي أثر ابن سينا واضحاً عليه في تفصيلات القضايا وأقسامها وتقابلها وعكسها على السواء مع تغير اصطلاحاتها ومفاهيمها.

تخلص مما سبق تأييد الغزالي للمنطق الأرسطي، والثبات على هذا التأييد طوال حياته، حتى مماته، وفياً له، وثوقاً في قواعده البرهانية، فقد كان الغزالي في كتبه المنطقية أرسطياً في المضمون، لم يخرج عما وضعه أرسطو إلا في اللفظ فقط.

الهوامـــــــــــش:

1. عمر فروخ، تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون، ص485.
2. كان المصدر الأساسي عنده الشيخ الرئيس ابن سينا، واعتبره الغزالي ممثلا للفلاسفة جميعا، وبالتالي فهو لم يرجع للمصادر الأصلية التي يمثلها أرسطو.
3. الأرسطية : جملة المذهب الأرسطي كما صورة صاحبه، وهو أوضح صورة لفلسفة المعاني وامتداد للأفلاطونية، مع الإلمام التام بالآراء السابقة ، والتعويل على التجربة، والاعتداد بالعالم الحسي. وتضيف إليه آراء التلاميذ والشراح، وهي أوسع مذهب ميتافيزيقي عرف في التاريخ القديم والمتوسط، ثم امتد أثره إلى اليوم. انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، ص9.

الرواقية : مذهب إحدى المدارس الفلسفية اليونانية الكبرى في العصر الهيلنستي، وسميت كذلك نسبة إلى الـــرواق الذي كان يعلم فيه مؤسسها زينون. والرواقية صورة من صور مذهب وحدة الوجود، واشتهرت خصوصاً بآرائها الأخلاقية التي تقوم على أن الخير الأسمى مجهود لا يخضع إلا للعقل ولا يبالي بالظروف الخارجية من صحة أو مرض، من غنى أو فقر. انظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، ص93. وأيضاً: جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، ص622.

4. سورة النجم، الآية:23.
5. الغزالي، معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، 1961م، ص 68.
6. بيّـن الغزالي أهمية الحد والقياس واعتبرهما أساس الدراسات المنطقية، وأن ما سواهما إما مقدمات لهما وإما لواحق وتوابع لهما. وهذا التصور قد بناه الغزالي على أساس أن العلم في نفسه ينقسم إلى قسمين، قسم يسمى تصورا وهو: يتعلق بالمفردات وبيان ماهياتها وطريقنا الصحيح إليها بيان الحد الشارح للماهية وقسم يسمى تصديقا وهو ما يتعلق بنسبة صفة إلى موصوف سلبا أو إيجابا أو طريقنا الصحيح إليه هو القياس المركب من مقدمات صحيحة. (الإمام الغزالي، معيار العلم، ص11).
7. الغزالي، معيار العلم، ص67.
8. ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تحقيق: سليمان دنيا، دار إحياء الكتب العربية، 1948م، ص4.
9. المناطقة المسلمون هما: الفارابي وابن سينا، الأول في شروحه وجوامعه ومختصراته، والثاني في موسوعيته وتنسيقه ومنهجيته.
10. محمد عبدالستار، الجانب المنطقي في فلسفة الغزالي، ص371.
11. الغزالي، معيار العلم، ص72.
12. الغزالي، مقاصد الفلاسفة، تحقيق: محمود بيجو، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الأولى، 2000م، ص15.

13. ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص5.
14. الغزالي، معيار العلم، ص81.
15. المصدر نفسه، ص81.
16. المصدر نفسه، ص81.
17. الغزالي، المصدر نفسه، ص73.
18. الإشارات والتنبيهات، ص25.
19. الغزالي، معيار العلم، ص86.
20. المصدر نفسه، ص75.
21. المصدر نفسه، ص79-80.
22. الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405ه، ص44.
23. المرجع نفسه، ص51.
24. الغزالي، معيار العلم، ص73.
25. المصدر نفسه، ص73.
26. الغزالي، معيار العلم، ص77.
27. المصدر نفسه، ص 58.
28. أي : لا تشكل مفهومه.
29. الغزالي، معيار العلم، ص94.
30. المصدر نفسه، ص94.
31. المصدر نفسه، ص100.
32. المصدر نفسه، ص107.
33. المصدر نفسه، ص268.
34. المصدر نفسه، ص270.
35. الغزالي، المصدر نفسه، ص266.
36. الغزالي، المستصفى، المطبعة الأميرية مصر، الطبعة الأولى، 1322ه، ص28.
37. ابن سينا، التعليقات، تحقيق: عبدالرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، ص14.
38. الغزالي، معيار العلم، ص275.
39. ابن منظور، لسان العرب: مادة (قبل): ج14، تحقيق: عبدالله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، بيروت، بدون تاريخ، ص3019.
40. الآمدي، المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق: حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1413هـ - 1993م، ص115-116. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ص218-219.
41. أرسطو، كتاب المقولات "ضمن منطق أرسطو، تحقق: عبدالرحمن بدوي، ج1، دار القلم، بيروت - لبنان، ط1، 1980، ص63.
42. الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص23.
43. انظر: الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص23-26، معيار العلم، ص110-111، محك النظر، ص24، المستصفى، ص23.
44. الغزالي، المعيار، ص109-110.
45. الغزالي، المحك، محمد بدر الدين النعساني، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1966م، ص23.
46. الغزالي، معيار العلم، ص110.
47. أرسطو، كتاب العبارة (ضمن منطق أرسطو)، ترجمة اسحق بن حنين، ص104.

48. الغزالي، المستصفى، ص29.
49. الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص24.
50. الغزالي، معيار العلم، ص112.

* جدير بنا أن نشير إلى أن الغزالي لم يوسع في شروحه على قضايا الجهات بل اختصرها، وخصوصاً في كتابيه المقاصد والمعيار، نظراً لعلاقتها بالمسائل الطبيعية والفلسفية، على العكس من ابن سينا الذي توسع في شرحها. انظر: الغزالي، المعيار، ص118-119.

51. الغزالي، معيار العلم، ص119.
52. الغزالي، معيار العلم، ص118-119.
53. انظر: الغزالي، معيار العلم، ص121. ومحك النظر، ص36.
54. ابن سينا، النجاة، قدم له: ماجد فخري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، بدون طبعة، ص63.
55. الغزالي، معيار العلم، ص124-125.
56. انظر: الغزالي، معيار العلم، ص122-125، ومحك النظر، ص36-38.
57. القضية الشخصية أو المخصوصة: هي القضية التي موضوعها شخص، كقولنا زيد كاتب، زيد ليس بكاتب. "انظر كلاً من: ابن سينا، عيون الحكمة، تحقيق: موفق فوزي الجبر، دار الينابيع، 1996م، ص47. منطق المشرقيين، نشره: محب الدين الخطيب، القاهرة، 1910م، ص63، الغزالي، معيار العلم، ص116.
58. القضية المحصورة: هي التي موضوعها كلي. والحكم عليه مبين انه في كله أوفي بعضه، وتكون موجبة وسالبة . انظر: ابن سينا، عيون الحكمة، ص47.
59. انظر: ابن سينا الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، ص304، منطق المشرقيين، ص74-75.
60. أي الشروط الثمانية.
61. انظر: الغزالي، معيار العلم، ص125، محك النظر، ص39.
62. الغزالي، المعيار، ص122.
63. القضايا الأربعة المتقابلة هي: 1. التقابل بالتضاد: وهو يكون بين الكلية الموجبة والكلية السالبة، 2. التقابل بالتداخل: ويكون بين الكلية الموجبة والجزئية الموجبة، وبين الكلية السالبة والجزئية السالبة، 3. التقابل بالدخول تحت التضاد: ويكون بين الجزئية الموجبة والجزئية السالبة، 4. التقابل بالتناقض: ويكون بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة، وبين الكلية السالبة والجزئية الموجبة. انظر: ابن سينا، منطق المشرقيين، ص76، النجاة، ص63-64.
64. محمد مهران، مدخل الى المنطق الصوري، دار الثقافة، القاهرة، 1994م، ص177.
65. أرسطو، كتاب العبارة، (ضمن منطق أرسطو) ، ج1، ص106.
66. الغزالي، معيار العلم، ص121.
67. الغزالي، محك النظر، ص36.
68. ابن سينا، النجاة، قدم له: ماجد فخري، دار الأفاق الجديدة، بيروت، بدون طبعة، ص63.
69. الغزالي، محك النظر، ص39.
70. الغزالي، معيار العلم، ص126.
71. المصدر نفسه، ص127.
72. المصدر نفسه، ص126.
73. الغزالي، محك النظر، ص39.
74. انظر: ابن سينا، النجاة، ص64. الغزالي، معيار العلم، ص126.
75. اتفق المناطقة ومعهم الغزالي على البدء بعكس الكلية السالبة مجارياً بذلك أرسطو واعترافاً منهم بالالتزام بما انتهجه أرسطو. انظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، القسم الأول، ص51. النجاة، ص64. الغزالي، معيار العلم، ص126، مقاصد الفلاسفة، ص46.

76. أرسطو، التحليلات الأولى "ضمن منطق أرسطو، نقل : تذاري، ج1، ص144.
77. الغزالي ، معيار العلم، ص126.
78. أرسطو، التحليلات الأولى "ضمن منطق أرسطو، ج1، ص144.
79. الغزالي، معيار العلم، ص127.
80. أرسطو، التحليلات الأولى "ضمن منطق أرسطو، ج1، ص144.
81. انظر: ابن سينا، النجاة، ص65، عيون الحكمة، ص48.
82. انظر: الغزالي معيار العلم، ص127-128، مقاصد الفلاسفة، ص65، محك النظر، ص 40.
83. أي : الجزئية.
84. أرسطو، التحليلات الأولى "ضمن منطق أرسطو، ج1، ص144.
85. انظر: ابن سينا، النجاة، ص65، عيون الحكمة، ص48.
86. انظر: الغزالي معيار العلم، ص127، مقاصد الفلاسفة، ص65، محك النظر، ص40.
87. رفيق العجم، المنطق عند الغزالي، دار المشرق، بيروت،ط1، 1989م، ص114-115.